

أوبك + وسوق النفط: عوامل انهيار ام أستقرار؟

الكاتب:

جیم بارکھارد

محلل اقتصادي في مؤسسة بلاتس

تارىخ:

30آب 2024

لمصدر:

مؤسسة بلاتس، المعنية بتسعير النفوط العالمية والبحوث الاقتصادية

https://plattsconnect.spglobal.com/#platts/ previewDocument?id=4c4-8707-603647dab-9169-a8c6548885bd

ترجمة وتحرير:

المعهد العراقي للحوار - م. احمد الوندي

ملخص تنفيذي

أسواق النفط العالمية تمر بتحولات في كل فترة، وهي تسري لفترة معينة، ومن ثم تغلب ديناميكيات أخرى، على العوامل الثابتة والمتغيرة، لتسري باتجاه مغاير مما كانت عليه. والمتغيرة، لتسري باتجاه مغاير مما كانت عليه حاليا، أسواق النفط تواجه مشكلات عصرية فريدة من نوعها، لم تمر عليها منذ فترة طويلة. مشكلة سوق النفط تتمثل حاليا بجانبيها: العرض والطلب. من ناحية الطلب، تتمحور مشكلة أسواق النفط حول الصين وأزمتها الحالية في سوق العقارات حول الصين وأزمتها الحالية في سوق العقارات وتباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة المعروض من وخارجيا مما دفع دول العالم الى اتخاذ إجراءات كمركية قاسية تجاه البضائع القادمة من الصين مما أدى الى تكدس السلع فيها. المشكلات التي تمر بها الصين تتصل بشكل مباشر بطلبها على

النفط الخام الذي يتبين بانها تمر بانعطافات خطرة تؤثر على نمو الطلب لديهم. اما من ناحية العرض، فيتمثل بعودة الإنتاج من مجموعة أوبك + بواقع 1.4 مليون برميل في اليوم مما يؤدي الى زيادة في المعروض، إضافة الى قوة الإنتاج في الولايات المتحدة الامريكية وكندا مما سيؤدي الى التأثير السلبي على أسعار النفط خصوصا إذا ما اقترن بمشكلة الصين في الطلب.

زيادة المعروض أيضا تعني ملئ المخزونات الاستراتيجية التي تستخدم كملجأ إذا ما كان هناك سياسيات تضييق للإنتاج من قبل الدول المنتجة للنفط، واستخدمتها الولايات المتحدة اثناء فترة الصراع بين روسيا وأوكرانيا مما أدى الى السيطرة على أسعار النفط، علما، ان مستوى الخزين قد ارتفع في الأشهر الثلاث الماضية.





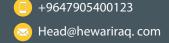




العراق متأثر مباشر نتيجة أي انخفاض في أسعار النفط مما سينعكس سلبا على موازنته التي تعاني عجزا حسب بيانات النصف السنوية التي نشرتها وزارة المالية بمقدار 9 تريليون دينار, إضافة الى ارتفاع الدين الداخلي ليصل 78 تريليون دينار وهو مستوى خطر. هناك سؤال محوري، يمثل توجه السوق النفطية للفترة القريبة القادمة، وهي هل سيتوقف تحالف أوبك+ عن الدفاع عن أسعار النفط عند حوالي 80 دولار للبرميل ويقرر زيادة الإنتاج؟ من المتوقع، أن أوبك+ ستزيد الإنتاج في الربع الرابع للحفاظ على وحدة التحالف لأن بعض الأعضاء يرغبون في إنتاج المزيد - خصوصاً أولئك الذين يلعب المستثمرون الأجانب دوراً كبيراً في قطاعهم الاستخراجي. ومن المتوقع زيادة في إنتاج أوبك+ للنفط، ولكن بوتيرة أبطأ من 2.5 مليون برميل يومياً الموضحة في خطة 2 حزيران. حيث يفترض زيادة تراكمية قدرها 1.4 مليون برميل يومياً بحلول أواخر عام 2025 مقارنة بالربع الثالث من عام 2024.

زيادة قدرها 2.5 مليون برميل يومياً ستزيد بشكل كبير من خطر انهيار الأسعار، ولهذا السبب يتوقع أن تكون الزيادة الفعلية أقل. الخلاصة هي: اذا لم يحدث هناك اي امر غير متوقع, فان زيادة العرض ستعنى ان الاسعار ستكون أقل مما كانت عليه - وهناك خطر أن تكون الأسعار أقل









بكثير مما هي عليه الآن. في حالة التوقع الأساسية، هو أن تنخفض متوسط أسعار برنت الشهرية من 81 دولار للبرميل في اب إلى منتصف السبعينات في 2025. قد تنخفض الأسعار كثيراً - إلى 50 دولار للبرميل - إذا كان هناك إمداد أكثر مما متوقع أو طلب أضعف.

لكن، في الوقت ذاته، هناك جوانب إيجابية، قد تخدم أوبك+. حيث ان نمو الإنتاج الأمريكي يتباطأ - وليس من المستبعد أن يتوقف. وإذا أعيد تنشيط نمو الطلب العالمي على النفط، فقد يكون هناك مجال لأوبك+ بزيادة الإنتاج ورؤية أسعار أعلى للنفط. وقد تؤثر الحرب في الشرق الأوسط على إنتاج النفط إما من خلال اضرار البنية التحتية أو اعتراضات للحد من تدفق صادرات النفط الإيراني. ومن الممكن ان يتسبب الوضع في أوكرانيا أيضاً في إلحاق أضرار أطول أمداً بالبنية التحتية للنفط الروسي. بالطبع، ستكون هناك مفاجآت واستمرار عدم اليقين - مثل مدى ومدة توقف الانتاج الليبي.

تتوقع أسواق النفط أن يشهد الطلب على النفط (بما في ذلك النفط الخام والمنتجات النفطية) نمواً قوياً على مدار العام، خاصة في الربع الرابع من عام 2024 والربع الأول من عام 2025. خلال هذه الفترات، من المتوقع أن يرتفع الطلب بمقدار 1.9 مليون برميل يومياً في الربع الرابع من عام 2024 و2.1 مليون برميل يومياً في الربع الأول من عام 2025. ومع ذلك، من المتوقع أن يشهد عام 2025 تباطؤاً عاماً في معدل نمو الطلب.

رغم الزيادة الكلية للطلب على النفط في الربع الرابع من عام 2024، الا ان تباطؤ نمو الطلب الصيني جعله الأدنى قياسا بمعدل السنوات العشر من 2010-2019، مستثناة من ذلك سنوات التضرر من كوفيد. عندما كان النمو بمعدل سنوي يبلغ حوالي 700,000 برميل يومياً. حيث خفض التوقع لنمو الطلب الصيني على النفط - ليصل الآن إلى حوالي 380,000 برميل يومياً لكل من 2024 و2025. يرجع ضعف الطلب على النفط إلى انخفاض عدد السكان في سن العمل، الريادة العالمية في كهربة النقل، وسوق العقارات المتعثرة.

سيؤدي الإنتاج الأعلى من الطلب إلى زيادة في مخزونات النفط الخام في عام 2025. في عام 2024، تم تعويض قطوعات أوبك + من دول أخرى أبرزها الولايات المتحدة الامريكية والبرازيل وافريقيا، في 2025، سيؤدي ارتفاع إنتاج أوبك+ إلى جانب الزيادة المستمرة من خارج أوبك+ إلى وافريقيا، في إنتاج النفط الخام والمكثفات في العالم بمقدار 2.3 مليون برميل يومياً فوق مستويات عام 2024. هذه الزيادة أكبر بكثير من الزيادة في الطلب على النفط الخام والمكثفات (بما في ذلك حرق النفط الخام)، والتي من المتوقع أن ترتفع بحوالي 550,000 برميل يومياً في عام 2025. في عام









2024، حيث يقدر أن زيادة الطلب على النفط الخام ستكون حوالي 650,000 مليون برميل يومياً. تجدر الإشارة إلى أن الطلب على النفط الخام مرتبط بالطلب على المنتجات المكررة.

التغييرات الرئيسة من الشهر الماضي تتمثل بتخفيض توقعات نمو الطلب العالمي على النفط (إجمالي السوائل) لعامي 2024 (1.5+ مليون برميل يومياً) و2025 (1.5+ مليون برميل يومياً) بمقدار 100,000 برميل يومياً لكل سنة. الانخفاض في التوقعات يرجع أساساً إلى توقعات أقل في الصين، إلى جانب كندا، اليابان، الشرق الأوسط وأوراسيا. و تم رفع التوقعات لإنتاج النفط الخام الإيراني بمقدار 200,000 برميل يومياً للنصف الثاني من عام 2025. وتم تخفيض توقعات الأسعار برنت لعام 2025 في السيناريو الأساسي بمقدار 2 دولار للبرميل ليصل متوسطها إلى 77 دولار للبرميل.

ولهذا، يتوقع المستثمرون الأجانب في القطاع الاستخراجي عائداً على الاستثمار، بما في ذلك الشركات التي تستثمر في دول أوبك. لهذا السبب ستزيد المنظمة الإنتاج في أواخر عام 2024، أو على أبعد تقدير في عام 2025. وذلك يترجم من خلال سعي الإمارات، العراق وكازاخستان إلى زيادة الإنتاج، بسبب شركات النفط الأجنبية التي استثمرت مليارات الدولارات لدعم توسيع طاقة إنتاج النفط في هذه الدول والتي هي من بين ثمانية أعضاء في أوبك+ يخططون لزيادة الإنتاج بشكل جماعي بمقدار 2.5 مليون برميل يومياً على مدار 12 شهراً متتالياً بدءاً من تشرين الاول.

القدرة الاضافية

تمتلك الإمارات قدرة إنتاج غير مستخدمة لا تقل عن 1 مليون برميل يومياً في الوقت الحالي. من المتوقع أن ترتفع طاقة إنتاج النفط الخام السنوية للإمارات بمقدار 150,000 برميل يومياً إضافية في عام 2025 وفقاً للتقديرات. يمكن للعراق أيضاً إنتاج المزيد - بما في ذلك في المنطقة الشمالية التي تديرها حكومة إقليم كردستان - وربما أكثر بكثير إذا تمكن من حل القيود على التصدير وزيادة إنتاج المصافي المحلية. مشكلة العراق، تكمن ان الإنتاج الكلي بما فيه انتاج إقليم كردستان والذي يحسب على الإنتاج الكلي للبلد، يؤثر على إيرادات البلد من الأموال، حيث يقدر انتاج الإقليم بقرابة يحسب على الإيتاج الكلي للبلد، يؤثر على إيرادات البلد من الأموال، حيث يقدر انتاج الإقليم بقرابة عقوداً لـ 13 مشروعاً جديداً في القطاع الاستخراجي.

عادة ما تتضمن بعض العقود فقرة مشاركة الارباح، مما يمكن أن يكون دافعاً إضافياً لزيادة الإنتاج، حتى لو ساهمت الزيادة في فائض محتمل في العرض العالمي الذي قد يخفض الأسعار،

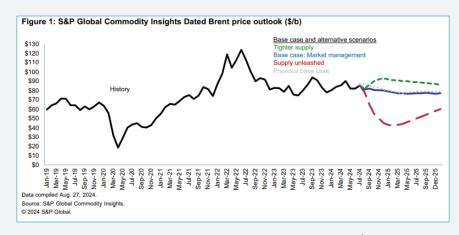








وربما بشكل كبير. هذه الديناميكية هي تحدٍ دائم في أعمال النفط. زيادة الإنتاج من استثمار جديد لها منطقها الخاص، لكنها قد تسهم أحياناً في فائض كبير.



ومن المؤكد، لا يتوقع أن يتم تنفيذ الزيادة الكاملة بمقدار 2.5 مليون برميل يومياً حيث أن ذلك سيزيد بشكل كبير من خطر انخفاض الأسعار - قد تصل إلى 50 دولار للبرميل أو حتى أقل لفترة من الوقت. ولكن، في التوقع الاساس، هو أن يزيد إنتاج النفط الخام لأوبك+ بمقدار 1.4 مليون برميل يومياً، مدفوعاً بالدول الثماني التي لديها تخفيضات طوعية حالياً. من الجدير بالذكر أن أوبك+ كانت ناجحة بشكل لافت حتى الآن في 2024 في ضبط إمداداتها للمساعدة في إبقاء الأسعار في نطاق ضيق، باستثناء القفزات القصيرة والانخفاضات الحادة التي تتسبب بها القوى الجيوسياسية والجيو اقتصادية خارج سيطرتها.

الانتخابات الامريكية

إذا ما تم انتخاب ترامب، هل ستزيد الولايات المتحدة من إنتاج النفط في عام 2025؟ من المقرر أن تجرى الانتخابات الرئاسية الأمريكية يوم الثلاثاء، 5 نوفمبر. المرشحان، دونالد ترامب وكمالا هاريس، لديهما وجهات نظر متباينة حول الوقود الأحفوري، مع ملاحظة دعم ترامب للإنتاج النفطي. لذا، ليس من المستغرب أن نسأل إذا كان نمو الإنتاج الأمريكي سيتسارع في 2025 إذا فاز ترامب - الجواب هو لا.

يتاًثر الانتاج النفطي الامريكي بعوامل منها سعر النفط و وول ستريت Wall Street، وليس للرئيس الأمريكي تأثير على الاثنين. إنتاج الولايات المتحدة هو نتيجة للاستثمار، وسعر النفط هو العامل الأكثر أهمية الذي يؤثر على الاستثمار. الوصول إلى رأس المال ومطالب المستثمرين









يشكلان أيضاً أنماط الاستثمار - وهذا ما نشير إليه بـ "وول ستريت». توقعاتنا لإنتاج النفط الخام الأمريكي في عام 2025 لا تعتمد على من سيفوز بالانتخابات.

الأداة الفورية المتاحة لأي رئيس أمريكي للتأثير على الأسعار هي الاحتياطي الاستراتيجي للنفط. يمكن للرئيس أن يؤثر على السوق إما بملئه أو بإطلاق النفط منه. لكن ليس هناك أداة مباشرة فورية تؤثر على الإنتاج. يمكن للرئيس أن يؤثر على الإنتاج إلى حد ما في السنوات اللاحقة من خلال عملية التصاريح والتنظيم، لكن ذلك لن يؤثر على الإنتاج في عام 2025 - وربما ليس في عام 2026 أيضاً. وبالتفاتة غريبة، قد يكون للرئيس الأمريكي تأثير أكثر على إنتاج وتدفقات النفط في بلدان أخرى - تلك التي تخضع للعقوبات الأمريكية - أكثر من إنتاج الولايات المتحدة.

التوصيات والملاحظات:

- قرارات أوبك+ ليست محددة مسبقاً بناءً على مستويات أسعار النفط. لو كان ذلك هو الحال، فلن يكون هناك على الأرجح خطة لزيادة الإنتاج بمقدار 5.2 مليون برميل يومياً. عندما تم الإعلان عن هذه الخطة في 2 حزيران، كان سعر برنت عند حوالي 08 دولار للبرميل. في تشرين الاول عام 2202، خفضت أوبك+ الإنتاج عندما كانت أسعار النفط عند 09 دولار للبرميل. وجهة النظر السائدة هي أن أوبك+ ستزيد الإنتاج للحفاظ على وحدة التكتل، لأنه إذا لم يكن هناك زيادة في الحصص، قد تقوم بعض الدول بزيادة الإنتاج على أي حال. وقد يكون من الصعب استعادة الوحدة بعد حدوث ذلك.
- أوبك + أعلنت بتاريخ 4202/9/7 بتمديد خفضها الطوعي لمدة شهرين، والى نهاية شهر كانون الأول عام 4202، بسبب المخاطر التي ذكرت في التقرير أعلاه. علما، ان تأثير القرار سيكون محدودا حسب مراقبين بسبب وجود عرض للخام خارج أوبك + وأيضا ضعف الاقتصاد الصيني والامريكي.









